

تبليغات رسمية

التعيينات الجديدة

صدرت ازيادة صاحب السمو الملكي الامير المعظم بسمية حضرة سمو الامير زيد المعظم وكيلا لرئاسة مجلس المديرين والسيد علي رضا الركابي مديراً للقرية وقائم مقام السيد علي جردة وكيلا لمديرية الامن العام والسيد امين التيجي معاوناً لرئاسة مجلس المديرين والسيد يوسف المعظم رئيساً لاركان حرب الشورى الحربي

المعاون الملكي

لحاكية العسكرية العامة

صدر امر سمو مولاي المعظم بقبول استقالة السيد عادل بك ارسلان من وظيفة معاون الملكي لحاكم العسكري العام معاون الحاكم العسكري

في ديوان الزور

صادق سمو الامير المعظم على انتخاب مظهر بك ارسلان وكيل قائم مقام بعلبك معاوناً لحاكم العسكري في دير الزور بدلاً من شائع بك الذي اقبل من هذه الوظيفة بناء على طلبه

قائماً مقام اعزاز والرفة

والتي سمو الامير المعظم على ما ارادها حاكم حلب العسكري ووافق عليه وكيل مدير الداخلية من قل أكرم بك قائم مقام اعزاز الى مثل وظيفته في قضاء الرقة وتعيين جميل بك مدير نفوس حلب وقائم مقام قضاء (علي الغربي) سابقاً مكانه

لوجدنا هذا الدور خيراً مما وجدناه، وكنا نرى انفسنا قد اجتزنا نصف الطريق، وكل زملائنا في القافلة المتقدمة الى الامام يكونون حينئذ عرائناً لنا على تقرير القواعد الديمقراطية والعمل بمبادئ الانسانية

وطبقتنا الكبرى منذ ان تمهت معسكر التربية والتعليم لاجراء جنود قادرين على مصارعة الجبل والشعور والرفائل، وابادة الضعف والفتور والحوار، والقضاء على اليأس والتفرق والانحلال وان لا ارى اخواننا الذين عهدنا اليهم بأسر التربية والتعليم في مدارسنا يستطيعون وحدهم احداث هذا الانقلاب المدهش في الاخلاق وذلك لقلة عددهم وكثرة اعمالهم وضعف ما لديهم من الوسائل اللازمة لهذا الامر العظيم لذلك اقول لاجرائي المتنورين غير مستثن منهم احداً

اذا كنا صادقين في دعوى خدمة الوطن فيجب على كل واحد منا ان يوجه ما في نفسه من قوة الاندفاع نحو اصلاح التربية وانهما روح الرجولية في ابناء اليوم ليكونوا رجال الندى فاذا نحن نهضنا، ساحتنا لاداء هذا الواجب بمرأى الامة في المرحلة الاولى من طر يق القوة والحزبية والاستقلال، واصبحت امة ديمقراطية بطيئة الحال، وان لم تقبل حقت علينا كلمة الله في ادل انحرول والتهاون والانحلال

محب الدين الطاييب

وظائف عدلية

صادق سمو الامير المعظم على ما جاء في مقابلة انتخاب العدلية المؤرخة في ١٠ الجاري ومعه: تقرر نقل السيد توفيق ابي غزاله الحاكم المنفرد في البقاع حالاً لمثل وظيفته في حاه ترفيعاً بدلاً من السيد كامل الحكيم الذي نفي عنها لوسه استعماله اياها، وان ينقل الى مكانه السيد بهجت مرادم بك الحاكم المنفرد في ادلب ويمن بدلا منه السيد سليم السروجي حاكم جبل سمعان الذي التفت وظيفته الى الميزانية الجديدة، وتقرر نقل السيد حسن زكي معاون الحاكم الحقوقي الاول في دمشق للمغلة وظيفته ايضاً الى الحاكية المنفردة في السلط الشاغرة من السيد محمد جوده الموزول وال الحاكية المنفردة في مجلوس الشاغرة من السيد رشدي الذي رقي الى رئاسة محكمة الاستئناف في الكرك السيد عارف الغيب حاكم صلح عمان للمغلة ونقل السيد جميل الوادي الحاكم المنفرد في ازرع المغلة ايضاً لمثل وظيفته في بعلبك الشاغرة من السيد عبد الغني الرفاعي المستقيل، وال الحاكية المنفردة في الزبداني الشاغرة من الشيخ يوسف طهوب المستقبل الشيخ محمد علي البار العصور لدى محكمة استئناف حماة والى مكانه السيد رشدي شكري حاكم بصرى الشام الملكي ايضاً ونقل السيد طاهر الانقاضي حاكم صلح مادبا الذي التفت وظيفته ايضاً الى وظيفة الادعاء العام في السلط الشاغرة من السيد ابراهيم الخطيب الذي عد مستقلاً لقائه من القيام بالوظيفة المذكورة

طوايع البريد

قرر مجلس المديرين رقم ١٢ في جلسة ١٠ - ١ - ١٩٢٠

المصادق عليه من سمو الامير المعظم قرئت تذكرة المدير العام للبرق والبريد المؤرخة في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ رقم ٩٣٠٩ ومفادها: ان اكثر التجار اخذوا يجلبون طوايع الحلة المصرية من المنطقة الغربية والجنوبية ويستعملونها في المنطقة الشرقية على انه بطل استعمال هذه الطوايع حتى في المنطقتين المذكورتين وان دوام هذه الحال يلحق بالحزينة اضراراً جمة ولتت تذكرة المدير العام الى المؤرخة في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ رقم ٩١٠٩ وخلاصتها: ان طوايع البريد التركية التي تقرر استعمالها بدو منها بالطابع المخصوص لا تكفي الا لمدة شهر وان الاقسام الصغيرة التي قيمتها من المليم الى القرش لا تكفي الا لبرهة اسبوعين فقط ولذلك فان المدير العام الى يطلب المباشرة باحداث طوايع جديدة خشبية من نقاد الطوايع الموجودة وتوقف المعاملات البريدية والى المذاكرة تقرر بالاتفاق المواد الآتية:

١ احصاء طوايع البريد الموجودة لدى الأشخاص الذين ابتاعوها من دوائر البرق والبريد وان يكون هذه الاحصاء والمحصير بمعرفة مندوب من قبل المالية وآخر من قبل ادارة البريد

٢ شعبات ادارة البريد في المركز والمحطات - مكلفة برصد اثمان الطوايع التي

تعرض عليها خلال ثلاثة ايام من تاريخ حصرها واحصائها

٣ الطوايع التي ابتاعها اصحابها من غير شعبات البريد في المنطقة الشرقية لانحساب اثناء الحصر والانحصاء واذا عرضت على شعبات ادارة البريد لا يدفع الثمن لحاملها ٤ كل ما يوجد في المنطقة الشرقية من طوايع البريد التي كانت تصدرها سلطة الاحتلال ملغى من اول شباط سنة ١٩٢٠ ٥ يصنع طابع بريد مكتوب في اعلاه (مصلحة البريد) وفي وسطه الحكومة (الرية) وفي اسفله «الشام» وفي ايمه «١٣٣٨» وفي يساره «١٩٢٠» وفي زواياه القيمة المقررة على ان يستعمل هذا الطابع في البريد الداخلي وتستعمل الطوايع التركية في البريد الخارجي

فاضي الطفيلة

صادق سمو الامير المعظم على ما ارادته فضيلة فاضي دمشق من تعيين السيد عمر اعطفي مفتي قضاء حاصبيا السابق قسماً لقضاء الطفيلة

الى الاطباء

تعلن مديرية الصحة في المركز انه يجب على الاطباء مراعاة هذه الشروط:

١ وضع اسم المريض بوضوح ٢ حمل اوراق مطبوعة باسم الطبيب ورقم شهادة خاصة لاجل «الوصفات» ٣ تحرير اسماء العلاجات بوضوح تام بحيث تقرأ بلا اشكال وتوقع الطبيب كاملاً موضحاً في ذيل «الوصفة»

جدري الفم والمزى

كانت ظهر في قضاء العمرانية مرض الجدري في المزى والفم وقد اخذت التدابير البيطرية الفعالة وتوقع الطيب البيطري الذي اوفد لهذا الامر لازالته تماماً مسابقة كتابة الرسائل في قضاء الجزيرة

ان وظيفة كاتب الرسائل في قضاء الجزيرة من اعمال السلاط شاعرة وسجري المسابقة بين طلابها الساعة المباشرة قبل الزوال من نهار الخميس القادم بديوان رسائل الداخلية

تحقيق حادثة البقاع

تألفت لجنة برئاسة الشريف جميل قواما ياسين بك الحواسلي قائد اواء الخيالة في بعلبك وفوزي بك الملكي احد مفتشي الملكية وشريف بك الشريف مفتش الدرك لاسفر الى المغلة والتحقيق في حادثة البقاع والامراع في حلها - بعد ان تضمن الى اللجنة لجنة فرنسية اخرى مؤلفة من ثلاثة موظفين فرنسيين وسيكون مركز اللجنة في المغلة وتقبل احياناً في انهاء القضاء استئصال شقابين

كان الشقي (در بيان كورنية) جلود) وكلاهما من عشيرة الرائي يقطعان الطرق في اراضي قرية (محددة) التابعة للواء حماة فأرسلت عليهما قوة من ردهل المرة تبضت على الاول وجاءت به مخفورة الى حماة ولما الثاني ففر الى قرية «الدوجا» ثم ادركته جنود المرة وبعد تبادل اطلاق الرصاص وقع جريحاً ومات على الاثر

قرارات محكمة التمييز

قراو شرعي

قريء الاعلام الشرعي الصادر من المحكمة الشرعية بمدينة حلب المؤرخ في ٩ رمضان سنة ١٣٣٥ لتضمن ان وكيل الشقطين حفيظة وزكية بنيت عمر اغا الزبيري ادعى على لريدة بنت محمود آغا شريف ان لها ولاعتها المتوفاة عندها وعن اخيها طالب آثاراً عن ابيهين مبلغ مائة ليرة عن ثلثه بذهن اخيها طالب آغا المتوفى شخصه الارث بزوجاته الثلاث فريدة المدعى عليها وآنة ودرة وولديه اسعد ووصلي و يوفان فاطمة بن لها بدهن خمسة ليرة عن ثلثه فقط والمدعى عليها مع بقية الورثة واضاعت بدهن على تركته الزالة فاكثرت دعوى الدين واعتبرت بالباقي فاقام الركن بينه على قراره به ونجر به سنداً وتوفيه عليه بمحضر الشاهدين وحلفا بين الاصلين وحكم لها به ثم اعترض كل من آنة ووصلي وركل درية على هذا الحكم بان السند معهم وامت للمدعيين واضعنا اليد على التركة وبان احد شاهديهما وانما كانا ادعيتا بوسية فندرها عشرين الف قرش لغيرنا وانتمنا مع المدعى عليها وان الدعوى بدين والشهادة بالرار وسند تضمن ان المبلغ امانة عنده ودية وقد هلك قبل موته الجواب الركن الاول بان المتوفى كان امتنع عن دهنه بعد حالها اياه منه وانتمت ذلك بالدية الشرعية المازكة مسراً وطفاً فرد الحكم هذا الاعتراض ونقل حكم الاعلام المار الذكر بموجب اعلامه المدعى بتدقيقه بميزاً المكعوب على طهر ذلك الاعلام المؤرخ في ٢٥ شبان سنة ١٣٣٦ والمبلغ في ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٧ وارالت لائحة الردود اعتراضها المربوطة باستدعائهم ما والتجيزي المؤرخين والمفتين بجله ١٢ مارس سنة ١٩١٩ المرافى ١٠ جمادى البائية سنة ١٣٣٧ في المدة القانونية وهي تضمن الاعتراض بان الشاهدين لم يذكر ان المبلغ باق بذهن المتوفى حين ولاته وامت شاهدتها عطفة للدعوى وان الركن لم يبين تاريخ السند الذي استند اليه في دعواه وانها لم يشهدا به حصة شقيقة المالكين فاطمة بذهن اخيها حين ولاته وان الحكم باليد في المرافعة لا يحسب للمادة ١٨١

من الملة ولا الامضاء ولم يطبقه في الدوائر الشرعية ولا لجة المميز عليها الجوابية وهي تضمن ان ذكر الشاهدين بقاء الدين بذهن المتوفى حين ولاته غير لازم بمادة ١٦٦٤ من الملة وانك المادة غير مخالفة للدعوى وان المبلغ ثبت بالبين لا بالسند . ولدى التدقيق تبين ان هذا الاعلام مخالفت لاصوله المشروعة فانفتت الآراء على نقض حكمه والاكتون على ان السبب فيه عدم رعاية المادة ٣٦ من اصول المحاكمات الشرعية المتضمن لزوم تطبيق الخط والخاتم المدعو وبين للزفي عملاً بالمادة ١٨٣٩ من الملة وانادته مع كافة منة له لملح لتبلغ ذلك للرافين فيحتمل ان به علما واعاد الحكم على التبع الشرعي في ١٧ شبان سنة ١٣٣٧ قرار حنوقي

بعد ان علم من التدقيق ان طلب التميز واقع في مدته القانونية والفق الرأي على قبوله نظر في اساس الدعوى لتبين ان السند المستند اليه بالدعوى لم يكن الا ورقة اشهاد لانه ظهر من ضبط المحكمة ان المدعى عليه والشهود المولمة اتمامهم في السند المذكور لا يبرنون الفراهة والكتابة ولا وضع الامضاء ووجد السند المذكور ايقاعاً عارياً عن خام المدعى عليه كما تقتضيه المادة ١٦٠٧ من الملة وعن امضاء الكاتب المستكتب عليه والحال المقدم لا يمكن عد الورقة المذكورة سنداً ولا بد من اتيار الرار وكل للمدعى عليه لدى الحكم بما اخذه موكله من الحساب الذي جعل بشاراً وزرع باسم المدعى وكل المدعى عليه تبيين مقدار ما اخذه موكله من البيلار وقدر الحاصلات التي اخذها المدعى الناشئة عن الزبار المذكور وان لم يثبت ذلك فله الجيب على المدعى كما ان للمدعى حق طلب الجيب على المدعى عليه بزيادة ما ادعاه اذا كان غير جائز ثبوته بالبين الشبهة وان لم يكن به سند وما ان الحكم المفرد لم يراع ذلك فقرر باكثرية الآراء سبة الجلسة المذكورة في ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٧ وفي ١٧ شبان سنة ١٩١٩ وفقاً للمادة ٤٤ من قانون حكام الصلح نقض الحكم البعاني المذكور واعاد الاوراق للحاكم لاكمال الترافض وايام التليفات وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور وخرج القضي البالغ ستة

قرار جزائي

وعشرين قرشاً يعود على من يظهر في نتيجة الدعوى غير محق

لدى التدقيق في الاعلام الوجاهي الصادر من محكمة الاستئناف في مدينة حلب بتاريخ ١٩١٦ سنة ١٩١٦ لتضمن كون المتهم المرفقة ماري بنت كيركور مركبة جنابة مسرفة كية من الكرك والزيب وغيره من دكان المشتكى اقرب من اربعين بعد كسر الفل شباك الحشبي والدخول الجوار والمحكم بوضع المتهم المذكورة مدة ثلاث سنوات في الكرك اعتباراً من تاريخ توقيفها الواقع في ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٢٧ اوة كالمادة ٢٢٠ من قانون الجزاء تبين ان المحكمة بنت حكمها على قرار التهمة المذكورة والشهادة الواردة فقط مع ان الجرم الواقع بكسر القفل والشباك لا بد من اسناده على الكلف الذي يورث على توصيف نوعه لاسيما وان الشاهد الفرد السبق انشاء المحكمة ائذان القفل سهل اخراجه وكسره باليد بدون احتياج لالة ما ولدى مطالعة اوراق الدعوى وجدت ورقة الكشف المؤرخة في ٢٤ كانون الاول سنة ١٩١٨ المنطحة من قبل مأدوري الشرطة غير مصرح بها حالة الشباك المدعى كسره قلة ليم ان كانت الدكان المدعى وخرج الصرفة بها هي من الاماكن المعلقة للمصوم عنها في المادة ٢٢٠ من قانون الجزاء المسيرة بالذكرة السابقة المندرجة في المجرمة ٣٦١ من الجلد الرابع من الدستور المدني وما اذا كان لغ الشباك وقفاً بكسر القفل او باستعمال آلة مخدومة ام لا كما ان ورقة الكشف المذكورة خالية من مطالعة ورأى اول الفن والخبرة عملاً بصراحة المادة ٤٠ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ونظراً لدعوى المحكمة عن تحقيق هذه الجهة حسب الاصول القانونية واستناداً على المادة ٣١٤ من الاصول المذكورة فقرر باتفاق الرأي سبة الجلسة المذكورة في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٧ وفي ٢٤ آذار سنة ١٩١٩ نقض الاعلام المذكور واعاد الاوراق برمتها للحاكم لاجراء الاجاب اعتباراً من النقطة المتوخة وخرج القضي البالغ مائتي قرش يعود على من يظهر في نتيجة الدعوى غير محق

نتيجة حكم

انتمت محكمة الجناية في الكرك من روبة المحكمة التي اقيمت على التهمين خلف بن عبيد الطراونة الموقوف وحسن بن جمعة الفار وكلاهما من الكرك بدعوى اطلاق اوصاح بقصد على سيد الدار جنة بينا كانت راكبا فرس سالم الجبول غاناً بان راكب هو سالم الجبول فتقلت الترس . والمحكمة التي اقيمت على المتهمين عودة بن سالم الجبول الموقوف وعلى بن سالم الجبول الفار وكلاهما من عرب الخرشنة بدعوى ضرب محمد بن خلف الطراونة ووجه بسبب هذا الضرب وجهاً انه لم نعم الادلة على اشتراك خلف بن عبيد في الدعوى الاولى كما ان تهمة المتهمين في الدعوى الثانية لم تثبت لذلك فقرر بالانفصال الحكم ببراءة الثلاثة واغلاء سبيل الموقوفين ان لم يكونا محكومين بجرم آخر . ولضمان الادلة حكم بالاكثر به على حسين بن جمعة الطراونة الفار وهو من اهل الكرك بارتكاب الجناية التهم بها وجهاً ان جرمة يطبق على ذيل المادة ١٨٠ من قانون الجزاء فقرر بالانفاق وضعه بالكورك ثلاث سنوات ونصف من يوم القبض عليه واساقطه من الحقوق المدنية وحسن ادواله والملك وادارته بمعرفة الحكومة وتعيينه للنفقات المحكمة البالغة ١٣٠ قرشاً وذلك حكماً غايياً قابلاً للتجيز

قرارات امهال

محكمة الاستئناف الجزائية في سورية ان حاكم الجزاء المفرد في دورا فدايتهم بموجب قراره المؤرخ في ١٦ كانون الاول سنة ١٩١٩ وفي ٢٤ جمادى وحسن وعلي اولادهم واحد بن عبيد دره والجميع من قرية المبيجانة التابعة لدوما بجنابة قتل وبان المذكورين كانوا وما الزوافرين قد مضوا من جانب لرياسة محكمة استئناف الجزاء في سورية بملة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخ توقيفهم بطيعة القانون ويحضر الجاني اذا لم يحضر واغلاخل هذه المدة فتتعلق للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بتجيز غير مطيعين للقانون لتسقطوا من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهم غايياً وتجيز له والم

بانتها ولا يحق لم اقامة دعوى مايل ببادر للادعاء عليهم وكل من علم بحل وجودهم يجبران بغير علمه وعلى جميع ما يورى خابطة العدلية القبض عليهم وتسليمهم جميعاً

ان حاكم الجزاء المفرد في قضاة اندامهم بموجب قراره المؤرخ في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ ورقم ٢٩ محمد بن احمد البعلبيكي من قرية الصويرة التابعة لقطنا بجنابة قتل وبان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منج من جانب رئاسة محكمة استئناف الجزاء في سورية بملة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخ توقيفهم على طيعة القانون ويحضر الجاني اذا لم يحضر خلال هذه المدة فتتعلق للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بتجيز غير مطيعين للقانون تسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهم غايياً وتجيز له اقامة دعوى ما بل ببادر للادعاء عليهم وكل من علم بحل وجودهم يجبر ان يجبر عنه وعلى جميع ما يورى خابطة العدلية القبض عليهم وتسليمهم للحكومة

اعلانات رسمية

رسوم حراج حصص

يستفاد من الكتاب الوارد من متصرفية حصص الى مديرية الزراعة والحراج ان مزاد جباية رسوم مورودات الحراج في مركز لواء حصص تبلغ ثمانية واربعين الف غرش على طالبه فن لمرغبة في الالتزام عليه بمرجعة دائرة الزراعة والحراج والدلال الحاج غازي

بيع موازين باسكول

وضع في المزارع العلني بيع ستة موازين (باسكول) على ان تجري الاحالة الاولى يوم الخميس الواقع في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ والتقطعية يوم السبت الواقع في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ فلي الراغبين مرارعة ديوان املاك الدولة يتقنون العربون

بيع ادوات مكتتب ان الاشياء الآتية متباع بمرفق ادارة املاك الدولة يوم الخميس الواقع في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ اعتباراً من الساعة الثانية بعد الظهر بالمزاد العلني في سوق الخيل على ان يدفع البذل في الحال وهذا بيان الاشياء :

نوع الاشياء عدد
مكتبات ٨
كرسي صراف ٢
ماكينة اشتنساخ ١
تعليق لامية ٢
كباس كروبيه برومي ٣

وكية من الاخشاب

مناقصة حطب

تحتاج ادارة الخط الحديد الحجازي الى مقدار ٣٥٠٠ متر مكعب من الحطب ضمن الشروط الآتية :

١ لا يقبل الاحطاب الشمس والزيون والجوز بشرط ان لا يقل مقدار الزيون عن الاربعين بالمائة من المجموع

٢ ينبغي ان تكون قطع الحطب بطول ٩٠ سانتيا وقطر ٢٠ سانتيا ولا يقبل ما يكون قطره اقل من خمسة سانتيات . اما التي تحنها ما بين خمسة والعشرة فيجب ان لا يتجاوز العشرين في المائة

٣ تورد هذه الاحطاب الى دمشق والقدم ودرا . واما ما يورد الى محلة دمشق فيشحن بجائاً الى محلة القدم ويجري استلامه في محلة القدم بعد تسقيفه

٤ يستلم الحطب بعد تسقيفه من طرف